A42-WP/320[1]
EX/135
27/7/25

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

الجمعية العمومية – الدورة الثانية والأربعون

اللجنة التنفيذية

البند رقم ١٢: برنامج التسهيلات

انشاء دليل رقابي لتسهيلات النقل الجوي

(ورقة مقدمة من المملكة العربية السعودية)

الموجز التنفيذي

يرتكز الملحق التاسع – التسهيلات على عشر مواد أساسية من اتفاقية شيكاغو، تُلزم الدول الأعضاء الامتثال للقوانين التي تتعلق بعمليات التفتيش على الطائرات والركاب والبضائع من قِبل الجهات المختصة مثل الجمارك، والهجرة، والزراعة، والصحة العامة، وذلك بهدف تقليل التأخيرات التشغيلية إلى أدنى حد ممكن. ويتطلب التنفيذ الفعّال لأحكام هذا الملحق مستوى عالٍ من التنسيق والتكامل بين الجهات الحكومية وسلطات مراقبة الحدود.

وعلى الرغم من اعتماد القواعد القياسية والتوصيات (SARPs) الخاصة بالتسهيلات لأول مرة في عام ١٩٤٩، إلا أن وتيرة تنفيذها ظلت أبطأ مقارنةً بتلك المرتبطة بالسلامة والأمن، مما يبرز الحاجة إلى أدوات رقابية وطنية تُمكّن الدول من متابعة التطبيق والامتثال.

وفي هذا الإطار، تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على أهمية إعداد دليل رقابي وطني لتسهيلات النقل الجوي، يُشكل مرجعًا عمليًا يساعد الدول الأعضاء على تقييم أداء مطاراتها وفق معايير الملحق التاسع، من خلال إجراءات موحدة، ومنهجيات واضحة للتفتيش والمتابعة. ويُوصى بأن يُطور هذا الدليل تحت إشراف هيئة الطيران المدني الوطنية، وبالشراكة مع الجهات ذات العلاقة العاملة في بيئة المطار، بما يضمن وضوح الأدوار وتكامل المسؤوليات.

إن وجود مثل هذا الدليل سيسهم في تعزيز فعالية الرقابة الوطنية على التسهيلات، ورفع مستوى الامتثال للمعايير الدولية، وتحقيق مستوى متقدم من الأداء التشغيلي، مما ينعكس إيجابًا على تجربة المسافر، ويُعزز من كفاءة النقل الجوي على المستويين الوطني والدولي

الإجراء: الجمعية العمومية مدعوة إلى:

أ) حث الدول الأعضاء على إنشاء إطار وطني للرقابة على تسهيلات النقل الجوي، مستند إلى الأطر القائمة المستخدمة في رقابة السلامة والأمن، وذلك لضمان التنفيذ الفعّال والمتسق للملحق التاسع – التسهيلات؛

[1] قدمت المملكة العربية السعودية هذه الورقة باللغتين العربية والإنجليزية.

ب) دعوة الايكاو إلى تقديم المساعدة الفنية والإرشادات الى الدول الاعضاء من أجل إعداد دليل للإشراف على تسهيلات النقل الجوي، والذي من شأنه ان يساعد في تقييم مدى امتثالها للقواعد القياسية والتوصيات الدولية المنصوص عليها في الملحق التاسع وتقوية الآليات المؤسسية الموضوعة للتنفيذ والرصد المستدام.	
الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالهدف الاستراتيجي : "ضمان أن يوفر الطيران وسيلة تنقُّل سلسة ومتاحة وموثوقة للجميع".
الآثار المالية:	لا توجد اثار مالية إضافية
المراجع:	الملحق التاسع – التسهيلات المادة ٢٢ من اتفاقية الطيران المدني الدولي (Doc 7300) المحررة في شيكاغو في ١٩٤٤/١٢/٧، وبصيغتها التي نقحتها الجمعية العمومية للإيكاو

١- المقدمة

١-١ يهدف برنامج التسهيلات إلى توفير الأدوات اللازمة للدول الأعضاء لوضع أهداف واقعية في برامج التسهيلات الوطنية الخاصة بها، مع تقديم الإرشادات اللازمة لاتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق تلك الأهداف. يتمحور جوهر البرنامج حول تحسين إجراءات مراقبة الحدود والتخليص الجمركي لضمان كفاءتها وفعاليتها مع تحقيق الامتثال المطلوب.

١-٢ يعد التدقيق في تسهيلات النقل الجوي أداةً أساسية لضمان الامتثال للقواعد القياسية والتوصيات لمنظمة الطيران المدني الدولي الخاصة بتسهيلات النقل الجوي، كما يسهم في تعزيز التكامل بين الجهات الحكومية والخاصة المسؤولة عن التسهيلات في المطارات، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة العمليات التشغيلية من خلال تحديد نقاط الضعف ومعالجتها. إضافةً إلى ذلك، يساهم التدقيق في ضمان تجربة سفر سلسة وآمنة للمسافرين، مما يعزز جودة الخدمات المقدمة في المطارات.

١-٣ إن غياب آلية رقابية واضحة وشاملة لتقييم الالتزام بمعايير وتوصيات الملحق التاسع – التسهيلات يُعد من أبرز أسباب عدم منح هذا المجال الأولوية الكافية في العديد من الدول. وتبرز الحاجة إلى إعداد دليل رقابي وطني يُمكّن الجهات المختصة من متابعة تنفيذ هذه المعايير بفعالية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع إطار تنسيقي وطني يشمل تطوير التشريعات ذات العلاقة، وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة، وتوفير الموارد البشرية والفنية الكافية لتفعيل تطبيق هذا الدليل. ومن شأن اعتماد هذا الدليل أن يُسهم في رفع مستوى التسهيلات في المطارات، بما يعادل أو يتجاوز متطلبات الملحق التاسع، ويعزز من كفاءة الأداء التشغيلي والامتثال التنظيمي.

٢- المناقشة

٢-١ تتطلب فعالية الرقابة على تسهيلات النقل الجوي وجود جهة مركزية تُشرف على تنفيذ المتطلبات التنظيمية ذات الصلة، بما يضمن الاتساق في التطبيق على المستوى الوطني، مع الأخذ في الاعتبار أن شكل هذه الجهة وهيكلها المؤسسي يظل شأنًا داخليًا لكل دولة. وفي هذا السياق، يُوصى بأن تضطلع السلطة المختصة بوضع **دليل رقابي وطني** للتسهيلات، يتم إعداده بالتنسيق مع الوزارات والهيئات المعنية العاملة في المطارات. ويُسهم هذا الدليل في توحيد إجراءات الرقابة وتحقيق تنفيذ فعّال ومتسق لمعايير وتوصيات الملحق التاسع. كما يُفترض ألا تُنفذ السلطة المختصة المهام التشغيلية بمعزل عن الأطراف المعنية، بل ينبغي أن تُعيّن جهات اتصال فنية من كل جهة معنية لضمان التكامل والتنسيق الفعّال، مما يسهم في تعزيز كفاءة العمليات وتحسين مستوى التسهيلات المقدمة.

٢-٢ يشمل تطبيق الدليل الرقابي لتسهيلات النقل الجوي عمليات التفتيش، والمتابعة، والتحليل المنتظم لمدى الامتثال لمعايير وتوصيات الملحق التاسع. ويعتمد نجاح تطبيق هذا الدليل بدرجة كبيرة على كفاءة وتأهيل المفتشين المكلّفين بتنفيذه. ولهذا، توصي هذه الورقة بأن تعمل منظمة الإيكاو على تطوير برامج تدريبية متخصصة لمفتشي التسهيلات، تركز على الجوانب العملية للتقييم والرقابة، وتزوّدهم بالمعرفة الفنية والمنهجيات اللازمة لاستخدام الدليل الرقابي بفعالية. ومن شأن ذلك أن يعزز جودة عمليات التدقيق ويضمن اتساق التنفيذ بين مختلف المطارات والجهات ذات العلاقة.

٢-٣ كمرجع، وفي إطار التزامها بتنفيذ المعايير والممارسات الموصى بها (SARPs) للملحق التاسع وتعزيز كفاءة عمليات النقل الجوي، أطلقت المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٢٣ برنامجاً وطنياً شاملاً لتنفيذ عمليات التفتيش والمتابعة لتسهيلات النقل الجوي في المطارات الدولية. ويهدف هذا البرنامج إلى ضمان الامتثال الكامل لأحكام الملحق التاسع ورفع مستوى خدمات التسهيل المقدمة للمسافرين، وأفراد الطاقم، والبضائع، والبريد.

— انتهى —